

نهج السويد في تحقيق الإنصاف

تمثل المساواة بين الجنسين إحدى ركائز المجتمع السويدي، وتهدف السياسات الخاصة بالمساواة بين الجنسين إلى ضمان ذات الفرص والحقوق والواجبات للنساء والرجال على حدٍ سواء وفي كافة مناحي الحياة.

المساواة بين الجنسين في المدارس

تحتل مسألة المساواة بين الجنسين مكانة شديدة الأهمية في قانون التعليم الذي يضبط العملية التعليمية بمجملها في السويد، حيث ينص القانون على ضرورة تطبيق المساواة بين الجنسين والاسترشاد بها في جميع مراحل النظام التعليمي في السويد.

وتشهد العملية التعليمية إدماج هذه المبادئ بشكلٍ مضطرد في التعليم، ابتداءً من مرحلة الروضة مروراً بجميع المراحل التي تتبعها، بهدف ضمان حصول جميع الأطفال على ذات الفرص في الحياة بغض النظر عن جنسهم. ويستند هذا المبدأ إلى أساليب تعليمية تتصدى للأنماط والأدوار التقليدية للجنسين.

حالياً، تحصل الفتيات في المدارس السويدية بشكل عام على علامات أفضل من الأولاد، وتحزن نتائج أفضل في الاختبارات الوطنية، كما أن نسبة أكبر من الفتيات تنهين تعليمهن الثانوي. ◀

التساوي في الحقوق

ثمة مبدأ أساسي وعام في السويد يقضي بأن من حق كل شخص العمل وإعالة نفسه بغض النظر عن النوع الاجتماعي، والسعي إلى تحقيق التوازن بين الحياة المهنية والحياة الأسرية، والتمتع بحياة لا يشوبها الخوف من التعرض للمعاملة السيئة أو العنف.

ولا يقتصر مفهوم المساواة بين الجنسين على تقاسم الرجل والمرأة لجميع نواحي الحياة بالتساوي، بل هو يتعلق بالجوانب النوعية لهذه المساواة، حيث يضمن الاستفادة المجتمع من خبرات ومعارف كل من النساء والرجال بهدف تقدّم المجتمع على جميع المستويات.

في عام 2006، بدأ المنتدى الاقتصادي العالمي بإصدار تقريره السنوي للفجوة بين الجنسين الذي يقيس مدى المساواة في مجالات الاقتصاد والسياسة والتعليم والصحة. ومنذ أول إصدار لهذا التقرير، لم يحدث قط أن تراجع السويد عن المرتبة الخامسة عالمياً.

في السويد، يحق للآباء الاستفادة من منافع إجازة رعاية الطفل مدفوعة الأجر تماماً مثل الأمهات.



محطات تاريخية

1250- الملك بيرغر يارل يصدر قانوناً حول العنف ضد المرأة يحظر الاغتصاب والاختطاف.

1845- استحداث قانون حول تساوي الرجال والنساء في الميراث.

1919- حصول النساء رسمياً على حق التصويت والترشح للانتخابات.

1965- إقرار قانون ضد الاغتصاب الزوجي.

1972- إلغاء النظام الضريبي المشترك للأزواج.

1974- السويد أول دولة في العالم تستبدل إجازة الأمومة بإجازة رعاية الطفل المخصصة للوالدين.

1975- دخول قانون جديد للإجهاض حيز التنفيذ.

1989- السماح للنساء بقيادة الطائرات الحربية والعمل على متن غواصات الجيش، وبهذا ينتهي تماماً احتكار الرجال لأي مهنة في السويد.

1998- إصدار قانون العنف ضد المرأة.

1999- حظر شراء الخدمات الجنسية.

2002- زيادة فترة إجازة رعاية الطفل مدفوعة الأجر لتصل إلى ٤٨٠ يوماً، ولكل والد الحق في شهرين من المنافع غير القابلة للنقل.

2005- إصدار تشريع جديد حول الجرائم الجنسية يعزز بشكل إضافي من الحق المطلق لكل فرد بالسلامة الجنسية وتقرير شؤونه الجنسية.

2009- قانون مكافحة التمييز محلّ مكان سبعة قوانين منفصلة حول مكافحة التمييز.

2014- إطلاق سياسة خارجية نسوية حيث تصحح السويد أول دولة في العالم تدمج مراعاة المنظور الجنساني بشكل منهجي.

2016- رفع عدد أيام إجازة رعاية الطفل مدفوعة الأجر غير القابلة للنقل من أحد الوالدين إلى الآخر من ٦٠ يوماً إلى ٩٠ يوماً.

2018- تأسيس الوكالة السويدية للمساواة ما بين الجنسين، واعتماد تشريع جديد حول الجرائم الجنسية يتعلق بمبدأ الممارسة الجنسية القائمة على التراضي.

الصورة: Ann-Sofi Rosenkvist/fimaginebanksweden.se



يسعى قانون التعليم إلى ترسيخ المساواة بين الجنسين في جميع مدارس السويد.

لدى ولادة أو تبني طفل، يحق للوالدين تقاسم إجازة رعاية الأطفال التي يصل مجموع أيامها إلى 480 يوماً، ويحَقُّ للأمهات العازبات والآباء العزّب الاستفادة من هذه الأيام بالكامل. وبالإمكان الحصول على هذه الإجازة على فترات تمتد أشهراً، أو أسابيع، أو أيام، أو حتى الاستفادة منها بالساعة. ولا زالت النساء هن من يستفدن من معظم أيام الإجازة، حيث يأخذ الرجال بالمتوسط حوالي 30 في المائة من مجموع إجازة رعاية الطفل.

ويحقُّ للوالدين الحصول على ما يقرب من 80 في المائة من راتبهم لفترة 390 يوماً، بحد أقصى يعادل 39,400 كرونة سويدية (أي حوالي 3713 يورو أو 4022 دولار أمريكي). أما ما يتبقى وهو 90 يوماً فيُدفع أجره على شكل مبلغ مقطوع ثابت.

وطراً تعديل على هذا النظام يتعلق بالأطفال المولودين في عام 2016 وما بعد، حيث بات ما مجموعه 90 يوماً من أيام هذه الإجازة يخص لكل والد على حدة، وفي حال قرر أحد الوالدين عدم استخدام أيام الإجازة، لا يمكن نقل هذه الأيام إلى الوالد الآخر. ■

وفي حين كان الرجال يستحوذون قبل بضع عقود على مجال الدراسات الجامعية، فقد تغير الحال اليوم، إذ تحصل النساء على ثلثي الشهادات الجامعية في السويد.

وعلى غرار الكثير من البلدان التي تشهد الظاهرة ذاتها، من اللافت للنظر أن هذه التطورات باتت تُعتَبَر مشكلة عكسية من مشاكل المساواة بين الجنسين.

بالرغم من هذه التطورات، وفي حين أن ذات العدد من الرجال والنساء ينخرط في الدراسات العليا والدكتوراة في السويد، لا تتعدّى حالياً نسبة أساتذة الجامعات من النساء 30 في المائة.

إجازة رعاية الأطفال

تتميز السويد بوجود نظام رعاية واسع النطاق يعزز التوازن السليم ما بين الحياة الشخصية والحياة المهنية، ويمثّل هذا النظام أحد أهم العوامل التي ساهمت في تبوؤ السويد الصدارة على صعيد المساواة بين الجنسين.

رئيسة أساقفة للكنيسة السويدية

الصورة: Jan Norden /ikon/CC BY 3.0



رئيسة الأساقفة آنتيه ياكيلين

احتفظ الرجال على مدى عقود بحق تولّي منصب رئاسة الأساقفة. وفي عام 2013، انضمت السويد إلى عدد قليل من البلدان كسرت هذا التقليد مع انتخاب كنيسة السويد للأسقف آنتيه ياكيلين في منصب رئيسة أساقفة الكنيسة السويدية، وبالتالي أول امرأة تحظى بهذا المنصب. في شهر يونيو/حزيران من عام 2014، تم تعيين ياكيلين رسمياً كرئيسة أساقفة أوبسالا وبالتالي كبيرة أساقفة الكنيسة السويدية. وُلدت ياكيلين في ألمانيا وفي عام 1980 عُيِّنت قسيسية في السويد، وفي عام 1999 حصلت على شهادة الدكتوراة من جامعة لوند ومن ثم عُيِّنت في منصب أسقف أبرشية لوند قبل تبوّؤها لمنصبها الحالي.

وتشكّل المرأة جزءاً لا يتجزأ من الكنيسة السويدية، حيث بدأ ترسيم النساء كقساوسة في عام 1960، ويتألف مجلس الكنيسة من 121 امرأة و130 رجلاً.

النساء والرجال في ميدان العمل

قطعت السويد شوطاً طويلاً في ضمان المعاملة المتساوية ما بين النساء والرجال في مكان العمل، غير أنّ مسألة التفاوت في الأجور لم تجد حلاً وافياً بعد، فضلاً عن أنّ نسبة النساء في المناصب العليا في القطاع الخاص في السويد لا تزال منخفضة.

تشريعات ذات صلة

قانون الإجهاض

في عام 1975، أصبح للنساء في السويد الحق في الإجهاض بشكل قانوني خلال فترة الثماني عشر أسبوعاً الأولى من الحمل. يعني هذا أن بإمكان المرأة اتخاذ قرار إنهاء الحمل خلال هذه الفترة دون اضطرارها إلى إبداء الأسباب. ويجوز الإجهاض بعد انتهاء الأسبوع الثامن عشر وحتى الأسبوع الثاني والعشرين من الحمل في حال وجود أسباب تستدعي ذلك، ويتوجب على المجلس الوطني للصحة والرعاية الاجتماعية في مثل هذه الحالات إجراء تحقيق قبل اتخاذ القرار بشأن إمكانية الإجهاض.

القانون المتعلق بالعنف ضد المرأة

دخل القانون المتعلق بالعنف ضد المرأة حيز التنفيذ في عام 1998. وينص القانون على احتساب كل ما يتعرض له المرأة من إساءة أو واقعة ضرب أو إهانة نفسية أو جنسية. وتم تحديد العقوبة القصوى للانتهاك الجسيم لسلامة المرأة بالسجن لست سنوات.

ملاحظة مشتري الخدمات الجنسية

في عام 1999، أقرّت السويد قانون حظر شراء الخدمات الجنسية، وكان القانون الأول من نوعه وقتها، لأنه على الرغم من حظر شراء الخدمات الجنسية، وحظر السمسرة بها (والسمسرة بالجنس كانت محظورة بالفعل) فهو لا يعاقب العاملات والعاملين في الجنس. وفي عام 2005، أدرج هذا الجرم في القانون الجزائي العام. وقد حذت بلدان أخرى حذو السويد باستهداف ملتزمي الخدمات الجنسية بدلاً من العاملين الجنسيين، حيث اعتمدت إلى حد الآن آيسلندا والنرويج وأيرلندا وأيرلندا الشمالية وفرنسا وكندا قوانين شبيهة.

الصورة: Anders Löwdal/Sveriges riksdag



تشهد السويد مستوى عالٍ لتمثيل النساء في السياسة، غير أنها لا زالت تنتظر تولي امرأة رئاسة الحكومة.

حظر التمييز

يتطرق قسمان رئيسيان من قانون مكافحة التمييز إلى المساواة بين الجنسين في مكان العمل. بدايةً، يُشترط على جميع أرباب العمل بفعالية لتحقيق أهداف محددة لتعزيز المساواة بين الرجال والنساء.

ثانياً، يحظر القانون التمييز ويلزم أرباب العمل بالتحقيق في حالات التحرش واتخاذ تدابير لمكافحة التحرش بجميع أشكاله، كما ينبغي على أرباب العمل عدم التمييز ضد أي موظفين أو متقدمين إلى وظيفة بسبب حصولهم على إجازة رعاية الطفل، في الحاضر أو في الماضي أو في المستقبل.

النموذج الاقتصادي

يُعزى التفاوت في الأجور ما بين الرجال والنساء بشكل كبير إلى الفروق ما بين المهن، والقطاعات، والمناصب، والخبرة العملية، والعمر. غير أنّ ثمة تفاوتات أخرى لا يمكن تفسيرها على هذا الأساس، وعليه يمكن أن تُعزى إلى النوع الاجتماعي.

وبحسب التقرير نصف السنوي للمؤسسة الوطنية للإحصاءات في السويد لعام 2020، تعادل أجور النساء في السويد حوالي 89 في المائة من قيمة أجور الرجال، أو حوالي 95 في المائة لدى احتساب التباين الناتج عن اختلاف المهن والقطاعات.

ويبين التقرير أن معدل تبوؤ النساء لمناصب في الإدارة الوسطى والعليا على امتداد مختلف القطاعات يبلغ

38,8 في المائة، مع نسبة تمثيل لطالما كانت أعلى في القطاع العام، ولدى صدور التقرير، ترأست النساء 104 من مؤسسات القطاع العام التي تقوم الحكومة بتعيين مدراءها ومديراتها مقابل 95 مؤسسة يرأسها الرجال. وعلى ذات المنوال، ترأست النساء 54 في المائة من الشركات التي تملكها الحكومة بالكامل أو بشكل جزئي. أما في القطاع الخاص، ترأست النساء 10 في المائة فحسب من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية في ستوكهولم، بينما شكّلت النساء ما نسبته 35 في المائة من أعضاء مجالس إدارة الشركات.

النموذج السياسي

تشهد السويد مستوى عالٍ لتمثيل النساء في السياسة، غير أنها لا زالت تنتظر تولي امرأة رئاسة الحكومة. وبعد انتخابات عام 2018، حصلت النساء على 161 مقعداً من مجموع 349 مقاعد في الريكسداغ، وهو البرلمان السويدي، مقابل 188 مقعداً فاز بها مرشحون رجال.

وخلال العقد الأخيرين، اتبعت الحكومة مبدأً غير مكتوبٍ يهدف إلى توزيع مناصب الحكومة بالمناصفة ما بين الرجال والنساء، حيث تكونت الحكومة في أكتوبر/ تشرين الأول 2020 من 12 امرأة و11 رجلاً.

تعميم مراعاة المنظور الجنساني

يُقصد بمصطلح تعميم مراعاة المنظور الجنساني إدماج منظور المساواة بين الجنسين في عمل الهيئات الحكومية وعلى جميع المستويات، وتقوم هذه الفكرة على مبدأ أن المساواة بين الجنسين ليست قضية ◀

الصورة: Johnér



يحظر القانون السويدي التمييز في مكان العمل

الأمبودسمان الخاص بشؤون المساواة

الأمبودسمان الخاص بشؤون المساواة هو وكالة حكومية تُعنى بمكافحة التمييز وتُسعى إلى حصول الجميع على ذات الحقوق والفرص.

ويطلع الأمبودسمان الخاص بشؤون المساواة على جميع الحالات المتعلقة بالمساواة ما بين الجنسين، في مجال العمل والدراسة وغيرها من المجالات. كما أنه مسؤول عن ضمان تطبيق قانون إجازة رعاية الطفل وحماية الوالدين المستفيدين من الإجازة من أي تبعات سلبية في مكان عملهم.

وتُشرف هذه الوكالة بشكل خاص على الامتثال لقانون مكافحة التمييز الذي يحظر التمييز على أساس النوع الاجتماعي، أو الهوية الجنسية، أو الميل الجنسية، أو العرق، أو الإعاقة، أو العمر، أو الديانة أو غيرها من المعتقدات.



الصورة: Sofia Sabel / imagebank.sweden.se

إحدى مسؤوليات أمبودسمان شؤون المساواة هي الحد من التمييز في مكان العمل.

الحكومة لتحقيق أهداف سياستها الخاصة بالمساواة بين الجنسين.

في عام 2018، أسست الحكومة الوكالة السويدية للمساواة بين الجنسين بهدف "المساهمة في تنفيذ السياسة الخاصة بالمساواة بين الجنسين بأسلوب كفؤ ومنظم ومتناسك". ويضم برنامج الحكومة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في الهيئات الحكومية حالياً ستين هيئة حكومية سويدية. ■

منفصلة ومعزولة عن غيرها من القضايا بل هي جزء من عملية مستمرة. فالتأسيس للمساواة يتطلب مراعاة مسألة المساواة لدى توزيع الموارد، ووضع المعايير، واتخاذ القرارات.

اعتمد مبدأ تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السويد كنهج عمل خلال فترة التسعينات من القرن العشرين، بعد أن قامت بصياغته منظمة الأمم المتحدة، وأصبح هذا المبدأ ركيزة استراتيجية تلجأ إليها

العنف ضد المرأة

في كل عام، تتعرض حوالي 75 ألف امرأة إلى نوع من العنف الزوجي حسب تقديرات المجلس الوطني للصحة والرعاية الاجتماعية.

وتضمُّ المنظمات الأخرى التي تتعامل مع قضايا العنف ضد المرأة:

- مركز التنسيق الوطني حول العنف ضد المرأة: يعزز التعاون ما بين المنظمات والهيئات التي تتواصل مع النساء المعرضات إلى العنف.
www.operationkvinnofrid.se

- المركز الوطني للمعرفة حول العنف ضد المرأة، جامعة أوبسالا: كلّفت الحكومة هذا المركز بزيادة الوعي حول مسألة العنف ضد النساء، والعنف المتعلق بقضايا الشرف، والعنف في العلاقات المثلية. ويسعى المركز أيضاً إلى تحسين وتوسيع نطاق سُبل تقديم العون إلى النساء اللاتي يتعرضن إلى العنف.
www.nck.uu.se

تشير الإحصاءات التي يجريها المجلس الوطني السويدي لمكافحة الجريمة إلى تسجيل 28400 حالة عنف ضد النساء في السويد في عام 2019، كان 8550 منها حالات عنف العشير.

وقد شهدت السنوات الماضية ارتفاعاً بارزاً في حالات العنف المُبلغ عنها نظراً إلى زيادة عدد النساء اللاتي يجهرن بتعرضهن إلى العنف. وكانت قد عُدلت التشريعات في الثمانينات من القرن العشرين بحيث لم يعد بمقدور المرأة سحب الشكوى بالتعرض إلى العنف بعد تقديمها، وكان هذا الإجراء ضرورياً لمواجهة التهديدات التي تتعرض لها النساء اللاتي يبلغن عن حالات التعرض إلى العنف.

وبالنسبة إلى النساء اللاتي تحتجن إلى المساعدة، بإمكانهن اللجوء إلى ما يزيد على مائتي بيت آمن لحماية النساء. وأكثر البيوت الآمنة ذات صلة بمنظمة من منظماتين وطنيتين رئيسيتين هما الجمعية السويدية للبيوت الآمنة (يونيزون)، و المنظمة الوطنية للبيوت الآمنة للفتيات (روكس).

www.unizon.se
www.roks.se

روابط مفيدة

الأمبودسمان الخاص بشؤون المساواة	www.do.se
وكالة التأمين الاجتماعي	www.forsakringskassan.se
الأمانة العامة السويدية لأبحاث النوع الاجتماعي	www.gu.se/nsfg
الحكومة السويدية والمكاتب التابعة للحكومة	www.government.se
الخط الساخن للنساء المعرضات للتهديد أو العنف أو الاعتداء الجنسي	kvinnofridslinjen.se/en
المكتب المركزي السويدي للإحصاءات	www.scb.se
المنتدى الاقتصادي العالمي	www.weforum.org

حقوق النشر والملكية الفكرية: المعهد السويدي. تم تحديثه في أكتوبر/تشرين الأول 2020.

حقوق نشر محتوى هذه المطبوعة بأكملها محمية بموجب قانون الملكية الفكرية السويدي. يُسمح بإعادة إنتاج النص ونقله وعرضه ونشره وبته في أية وسيلة إعلام، مع الإشارة إلى ar.sweden.se ولكن لا يُسمح باستخدام أي صور أو رسوم توضيحية.

المعهد السويدي هيئة حكومية تعمل على تعزيز الاهتمام بالسويد وزيادة الثقة بها في شتى أنحاء العالم. يسعى المعهد السويدي إلى مد جسور التعاون وبناء علاقات مستدامة مع الدول الأخرى من خلال التواصل وتعزيز التبادل في ميادين الثقافة والتعليم والعلوم والأعمال. وتعاون المعهد السويدي بشكل وثيق مع سفارات وقنصليات السويد في الخارج.

للمزيد من المعلومات عن السويد باللغة العربية، بإمكانكم زيارة موقع ar.sweden.se، أو التواصل مع سفارة أو قنصلية السويد في بلدكم، أو المعهد السويدي على العنوان التالي: Box 9, SE-121 21 Johanneshov, Sweden رقم الهاتف: +46 8 453 78 00 عنوان البريد الإلكتروني: si@si.se الموقع الإلكتروني: www.sharingsweden.se

السويد
Sverige

SI. Swedish
Institute